



غرفة تجارة عمّان
Amman Chamber of Commerce

التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٤

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية



التقرير السنوي أداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٤

المحتويات

- الخلاصة التنفيذية.
- أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٤.
- الناتج المحلي الإجمالي.
- المالية العامة:
 - الإيرادات والمنح الخارجية.
 - إجمالي الإنفاق.
 - العجز المالي.
 - المديونية الخارجية والداخلية.
- التجارة الخارجية:
 - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
 - السلع المعاد تصديرها.
 - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
- المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.
- الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
- كميات الإنتاج للصناعات الرئيسية.
- نشاط بورصة عمان.
- نشاط ميناء العقبة.
- النشاط السياحي.
- نشاط سوق العقار.
- الشيكات المرتجعة.
- التسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية.
- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم).
- المراجع الرئيسية.



التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٤

الخلاصة التنفيذية:

بالرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة وما نتج عنها من تراجع في معدلات النشاط الاقتصادي، إلا إن الأردن تمكن بفضل سياساته الاقتصادية المتوازنة من تحقيق ما أمكن من النمو المتواصل في أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحويل التحديات التي فرضتها هذه الظروف، قدر الإمكان، الى فرص يمكن استغلالها، الى حد ما، في تحسين وتسريع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق مزيد من الانجازات التي طالما استمر الأردن بتحقيقها خلال السنوات الماضية.

وإذا ما قورنت مؤشرات الأداء الاقتصادي الأردني خلال العام ٢٠١٤ بما تم تحقيقه في العام ٢٠١٣، يتضح الآتي:

- ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (٣.١%)، بينما بلغ (٢.٨%) خلال العام ٢٠١٣.
- إزداد إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (٢٦.٢%)، فيما ارتفع إجمالي حجم الإنفاق العام بنسبة (١١%)، وترتب على ذلك انخفاض عجز الموازنة (بعد المنح) بنسبة ملحوظة بلغت (٥٥.٦%).
- ارتفع صافي الدين العام بنسبة (٧.٦%)، وذلك نتيجة لارتفاع كل من المديونية الداخلية بنسبة (٥.٦%) والمديونية الخارجية بنسبة (١١%).
- إزداد إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (٣.٨%)، نتيجة لنمو كل من حجم المستوردات السلعية بما نسبته (٣.١%)، والصادرات الوطنية بنسبة (٧.٥%)، فيما انخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة (٢.٨%).
- انخفض إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بنسبة (٤٠.٦%).
- انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (٤٢%).
- ارتفع الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي بنسبة (١.٧%).
- انخفض حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (٢٥.٢%)، وكذلك انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة بنسبة (٠.٨%).
- ارتفع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (١٦.٦%)، نتيجة لارتفاع كل من حجم مناولة البضائع المستوردة بنسبة (١٦.٩%)، وحجم مناولة البضائع الصادرة بنسبة (١٥.٥%).
- ارتفع مقدار الدخل السياحي بنسبة (٦.٣%)، كما ارتفع حجم الإنفاق السياحي بنسبة (٤.٢%).
- ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (٢٢.٢%).
- ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (١٥.٥%).
- ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (١.٨%).
- ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) بنسبة (٢.٩%).



أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٤

المؤشر	٢٠١٣ (مليون دينار)	٢٠١٤ (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	٢٣٨٥١.٦	٢٥٤٣٧.١	٦.٦
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	١٠٨١٢.٨	١١١٤٧.٦	٣.١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٢.٨	٣.١	-
الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	٥٧٥٨.٩	٧٢٦٧.٦	٢٦.٢
منها: الإيرادات الضريبية	٣٦٥٢.٥	٤٠٣٧.٢	١٠.٥
التفقات الجارية	٦.٥٦.١	٦٧١٦.٦	١١
التفقات الرأسمالية	١٠.٢١	١١٣٦.٣	١١.٣
العجز المالي (يعد المنح)	١٣١٨.٢	٥٨٥.٣	٥٥.٦-
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	٧٢٣٤.٥	٨٠٣٠.١	١١
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	١١٨٦.٢	١٢٥٢٥	٥.٦
صافي الدين العام	١٩٠٩٦.٨	٢٠٥٥٥.٥	٧.٦
الصادرات الوطنية	٤٨٠٥.٢	٥١٦٣.٧	٧.٥
السلع المعاد تصديرها	٨١٢.٨	٧٨٩.٩	٢.٨-
المستوردات السلعية	١٥٦٦٧.٣	١٦١٤٥.٩	٣.١
العجز في الميزان التجاري	١٠٠٤٩.٣	١٠١٩٢.٣	١.٤
قيمة رؤوس أموال المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	١٩٢٨.٩	١١٤٦.١	٤٠.٦-
رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٣٣٧.٧	١٩٥.٧	٤٢-
(عدد) الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	٧٨٥٤	٧٥٢١	٤.٢-
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (نقطة)	١٥٣.١	١٥٥.٧	١.٧
حجم التداول في بورصة عمان (مليون دينار)	٣٠٢٧.٢	٢٢٦٣.٤	٢٥.٢-
القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة	١٨٢٣٣.٥	١٨٠٨٢.٦	٠.٨-
حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)	١٦.٣	١٩	١٦.٦
الدخل السياحي	٢٩٢٣.١	٣١٠٦.٦	٦.٣
الإنفاق السياحي	٧٧٨.٣	٨١٠.٧	٤.٢
حجم التداول في سوق العقار الأردني (مليار دينار)	٦.٣	٧.٧	٢٢.٢
الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد	٨٦٢.٨	٩٩٦.٩	١٥.٥
التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	١٨٩٣٩.٧	١٩٢٧٤.٥	١.٨
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة / التضخم (نقطة)	١١٤.١	١١٧.٤	٢.٩

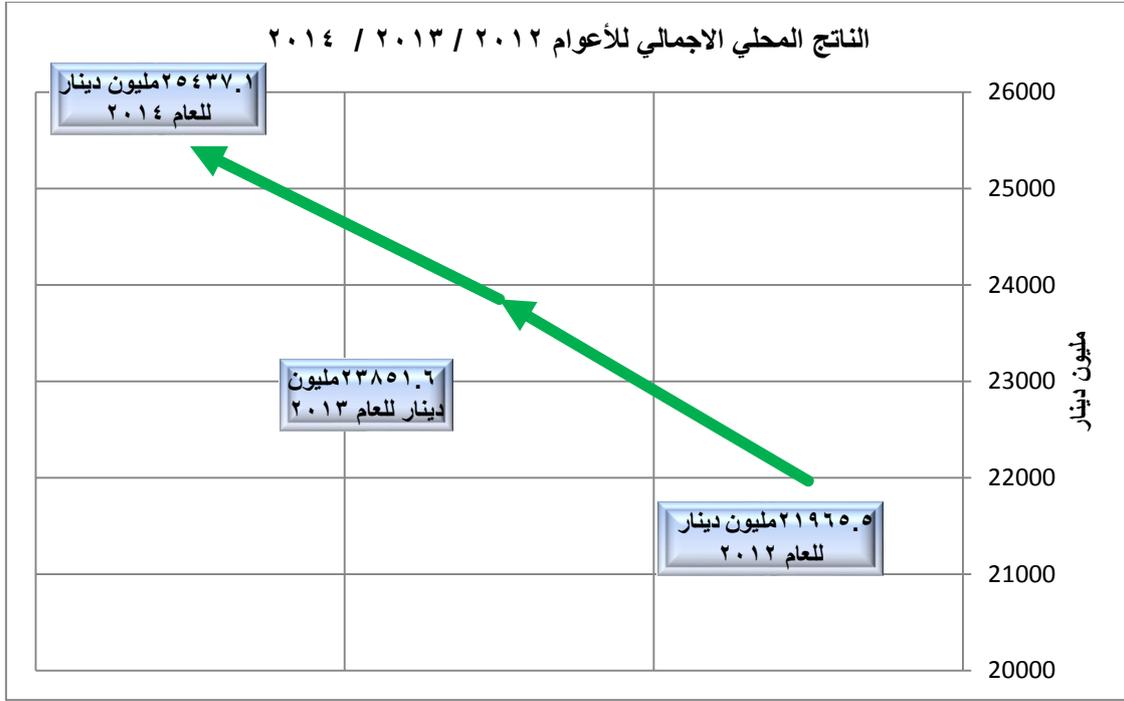


الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام ٢٠١٤ قد بلغ ما مقداره (٢٥٤٣٧.١) مليون دينار، مقابل (٢٣٨٥١.٦) مليون دينار للعام ٢٠١٣.

أما حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، فقد بلغ في العام ٢٠١٤ ما مقداره (١١١٤٧.٦) مليون دينار، مقابل (١٠٨١٢.٨) مليون دينار في العام ٢٠١٣.

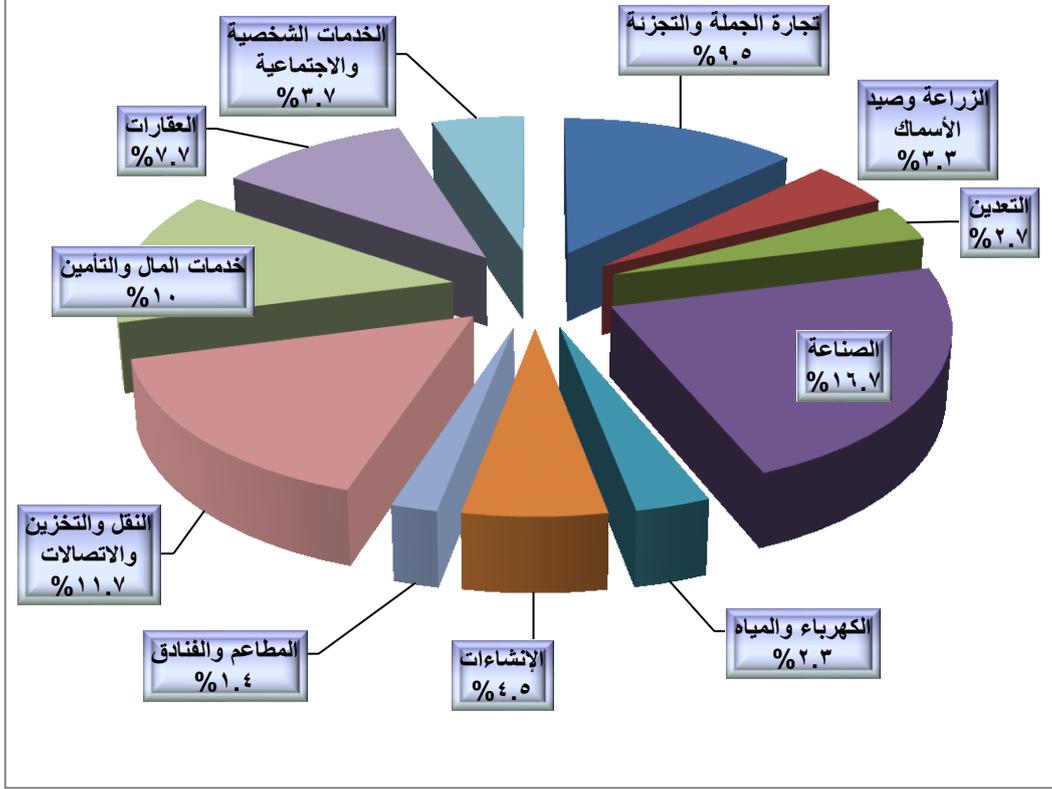
وعليه، فقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤ ما مقداره (٣.١%)، وما نسبته (٢.٨%) في العام ٢٠١٣.



وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٤ بناءً على ما تم تحقيقه من نمو في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع التعدين بما نسبته (٢٧.٦%)، قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٧.٦%)، قطاع التشييد بما نسبته (٦.٨%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (٤.٧%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة (٣.٧%)، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (٣.٣%)، قطاع خدمات المال والتأمين والعقار بما نسبته (٢.٥%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (١.٦%)، وقطاع الصناعة بنسبة (١.٥%).



الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠١٤



المالية العامة:

أولاً: الإيرادات والمنح الخارجية:

ارتفعت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى (٧٢٦٧.٦) مليون دينار، مقابل (٥٧٥٨.٩) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، بزيادة مقدارها (١٥٠٨.٧) مليون دينار، وبما نسبته (٢٦.٢%).

ويأتي الارتفاع في إجمالي حجم الإيرادات والمنح الخارجية نتيجة لإزدياد الإيرادات المحلية خلال العام ٢٠١٤، والتي بلغت ما مقداره (٦٠٣١.١) مليون دينار، مقابل (٥١١٩.٨) مليون دينار في العام ٢٠١٣، بارتفاع نسبته (١٧.٨%)، والتي تحققت نتيجة لارتفاع حصيلته كل من الإيرادات الضريبية بحوالي (٣٨٤.٧) مليون دينار، وحصيلته الإيرادات الأخرى بحوالي (٥٢٧.٧) مليون دينار.

وبخصوص حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغت خلال العام ٢٠١٤ ما مجموعه (٤٠٣٧.٢) مليون دينار بارتفاع نسبته (١٠.٥%) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (٣٦٥٢.٥) مليون دينار.



(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام ٢٠١٣ (%)	٢٠١٤ (فعلي)	٢٠١٣ (أولي)	الإيرادات الضريبية
١٢.٤	١٩	٧٦٦.٣	٦٨١.٩	الضرائب على الدخل والأرباح
١١	٦٩.٦	٢٨١١.٤	٢٥٣٢.٩	الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)
٠.٨	٨.١	٣٢٧.٤	٣٢٤.٩	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركية)
١٧.٢	٣.٣	١٣٢.١	١١٢.٧	الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)
١٠.٥	%١٠٠	٤٠٣٧.٢	٣٦٥٢.٥	المجموع

أما بشأن المنح الخارجية، فقد ارتفعت خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى (١٢٣٦.٥) مليون دينار، مقابل (٦٣٩.١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، بارتفاع مقداره (٥٩٧.٤) مليون دينار وبما نسبته (٩٣.٥%).

ثانياً: إجمالي الإنفاق:

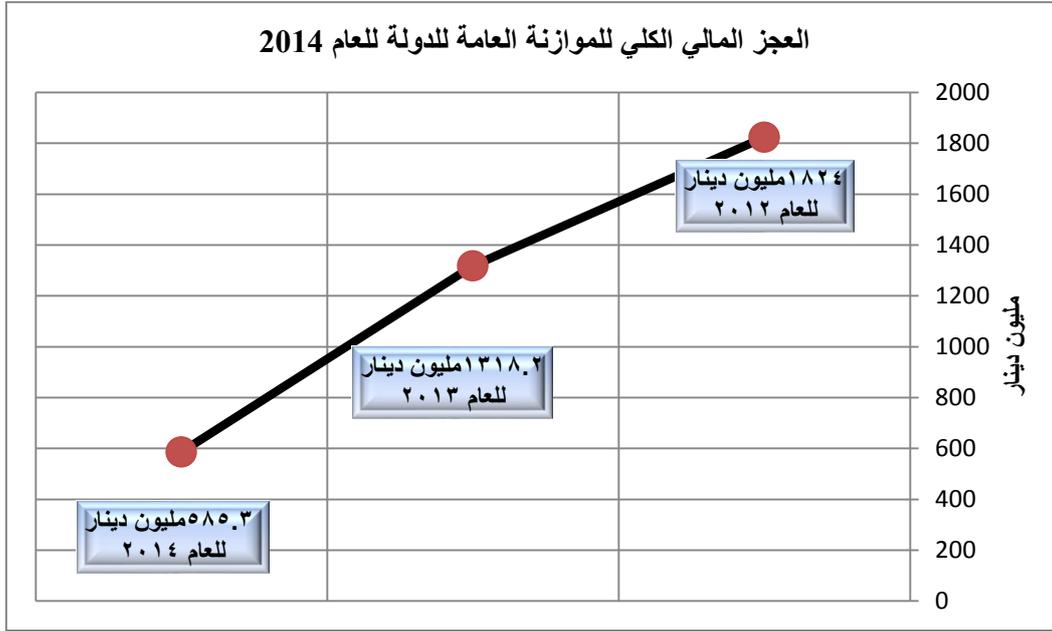
ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما قيمته (٧٨٥٢.٩) مليون دينار، مقابل (٧٠٧٧.١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣ بزيادة مقدارها (٧٧٥.٨) مليون دينار أو بما نسبته (١١%).

حيث ارتفع حجم النفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى ما قيمته (١١٣٦.٣) مليون دينار، مقابل (١٠٢١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، بنسبة ارتفاع بلغت (١١.٣%).

أما النفقات الجارية، فقد ارتفعت لتصل إلى (٦٧١٦.٦) مليون دينار خلال العام ٢٠١٤، بارتفاع نسبته (١١%)، مقارنة بالنفقات الجارية خلال العام ٢٠١٣ والبالغة في حينه (٦٠٥٦.١) مليون دينار.

ثالثاً: العجز المالي:

نتيجة للمستجدات التي تأثرت بها كل من الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة، فقد سجلت الموازنة العامة خلال العام ٢٠١٤ عجزاً مالياً (بعد المنح) مقداره (٥٨٥.٣) مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ (١٣١٨.٢) مليون دينار في العام ٢٠١٣، بانخفاض ملموس نسبته (٥٥.٦%).



رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2014 ليصل إلى (8030.1) مليون دينار أو ما نسبته (31.4%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2014، مقابل (7234.5) مليون دينار أو ما نسبته (30.3%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2013، أي بارتفاع مقداره (795.6) مليون دينار أو بما نسبته (11%).

أما بشأن حجم خدمة الدين العام الخارجي، فقد بلغ خلال العام 2014 ما قيمته (906.3) مليون دينار، موزعة بواقع (701.7) مليون دينار كأقساط و(204.6) مليون دينار كفوائد.

ب- المديونية الداخلية:

ارتفع رصيد الدين العام الداخلي خلال العام 2014 ليصل إلى ما قيمته (12525) مليون دينار أو ما نسبته (48.9%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2014، مقابل (1186.2) مليون دينار أو ما نسبته (49.7%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013، أي بارتفاع بلغت قيمته (663.2) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (5.6%).

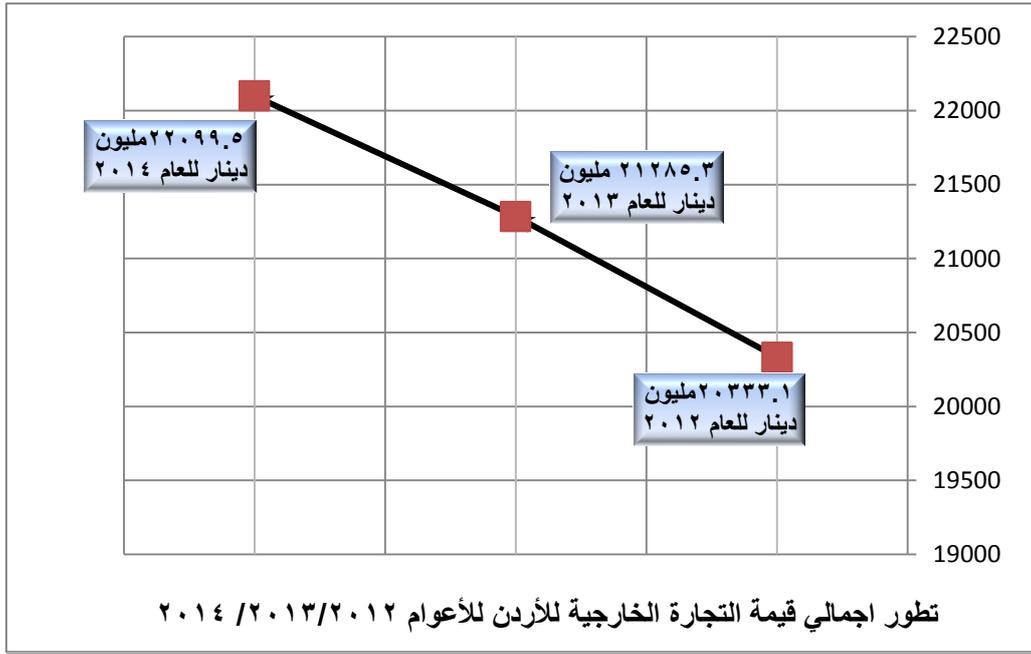
صافي الدين العام

2014		2013		المديونية
(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	
31.4	8030.1	30.3	7234.5	الخارجية
48.9	12525	49.7	1186.2	الداخلية
80.3	20555.5	80.1	19096.8	صافي الدين العام التراكمي



التجارة الخارجية السلعية:

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للمملكة خلال العام ٢٠١٤، بما تضمنته من مجموع الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها والمستوردات السلعية ما قيمته (٢٢٠٩٩.٥) مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته (٣.٨%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (٢١٢٨٥.٣) مليون دينار.



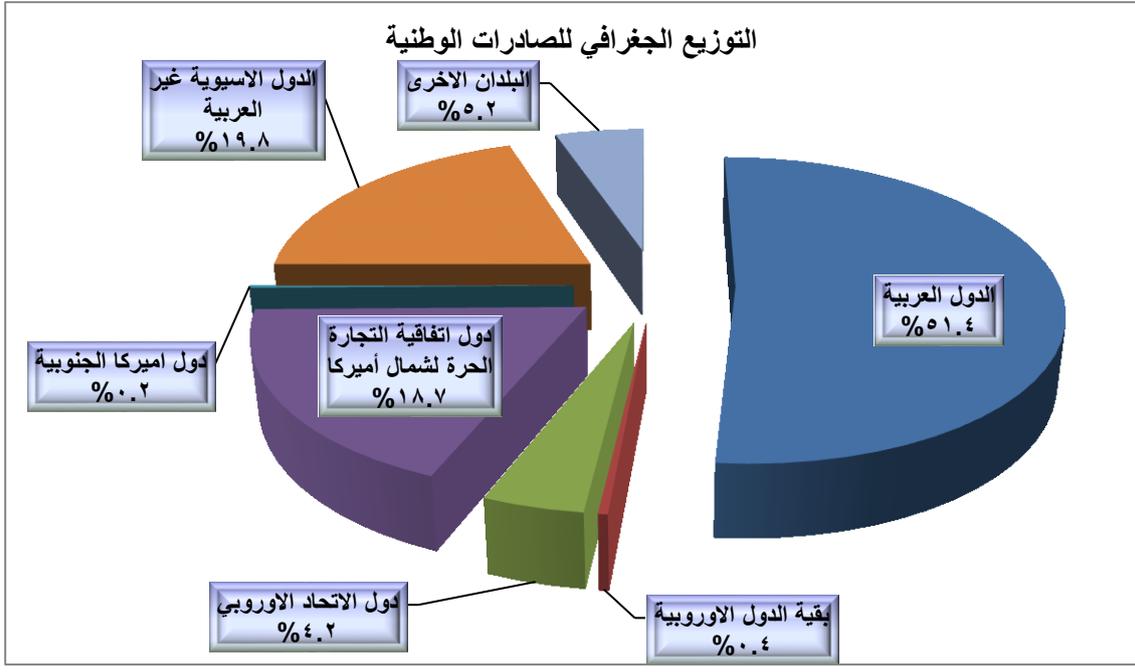
أولاً: الصادرات الوطنية:

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى (٥١٦٣.٧) مليون دينار، بزيادة بلغت نسبتها (٧.٥%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٣ والبالغة في حينه (٤٨٠٥.٢) مليون دينار.

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٣.٤%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١٤، في حين شكلت ما نسبته (٢٢.٦%) للعام ٢٠١٣.

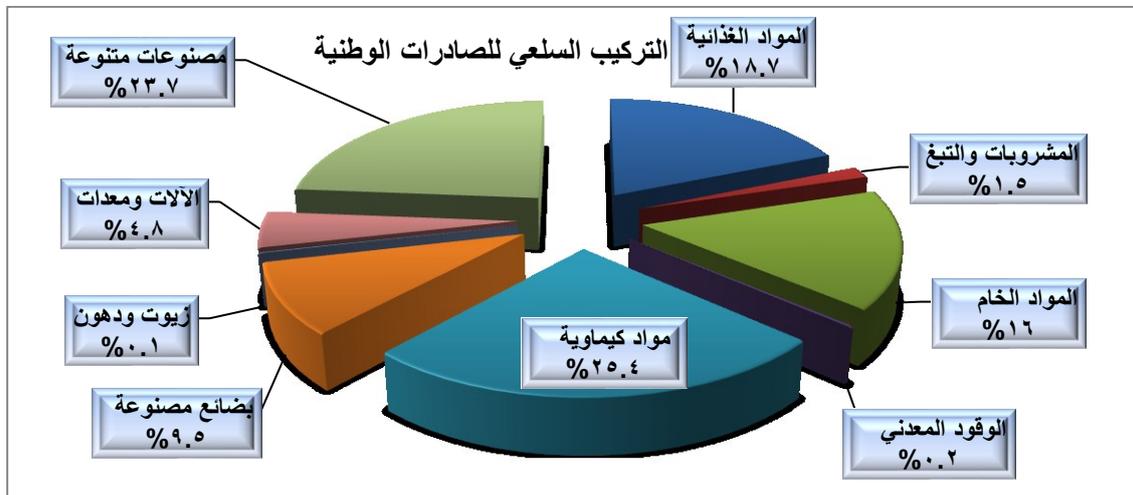
أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى عدة مجموعات جغرافية خلال العام ٢٠١٤، كان أبرزها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (٥١.٤%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (١٩.٨%)، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (١٨.٧%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٤.٢%)، ثم بقية الدول الأوروبية بنسبة (٠.٤%)، دول أميركا الجنوبية بنسبة (٠.٢%)، والبلدان الأخرى بنسبة (٥.٢%).



ب - التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

تنوع التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٤ على مجموعات متعددة من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الكيماوية بما نسبته (٢٥.٤%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (٢٣.٧%)، ومن ثم مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته (١٨.٧%)، والمواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات التي شكلت ما نسبته (١٦%)، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (٩.٥%)، وما نسبته (٤.٨%) للألات ومعدات النقل، و(١.٥%) لمجموعة المشروبات والتبغ، الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بنسبة (٠.٢%)، وزيتون ودهون وشموع حيوانية ونباتية بنسبة (٠.١%).





ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١٤ ما مجموعه (٧٨٩.٩) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٢.٨%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١٣ والبالغة في حينه (٨١٢.٨) مليون دينار.

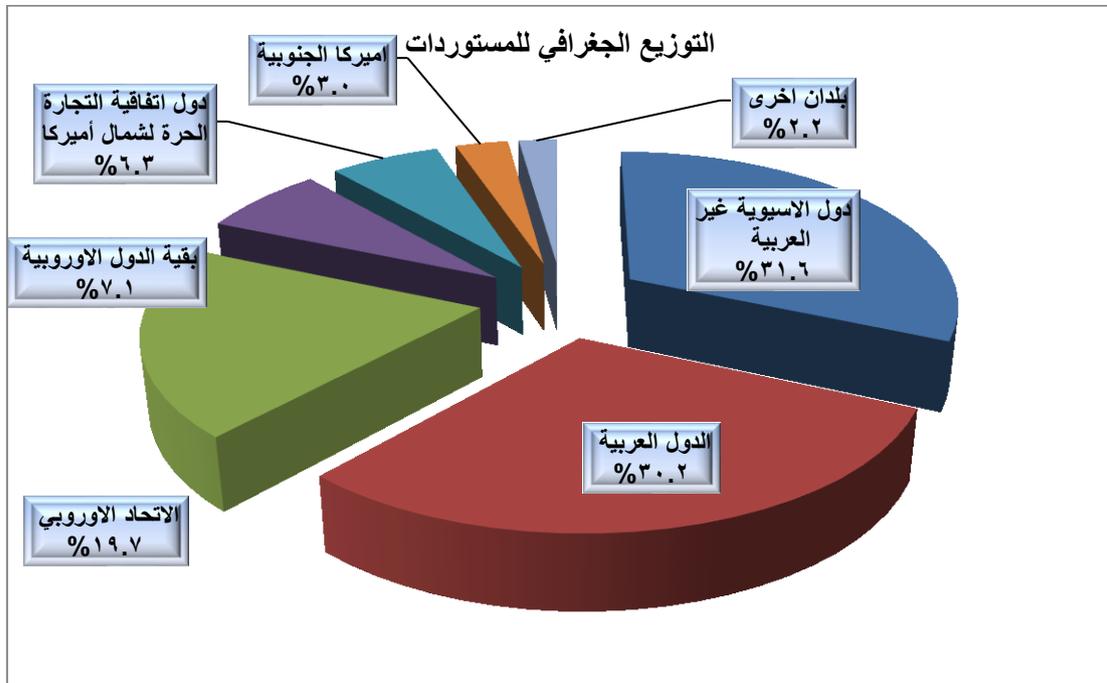
ثالثاً: المستوردات السلعية:

ازداد حجم المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى ما قيمته (١٦١٤٥.٩) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (٣.١%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠١٣ والبالغة في حينه (١٥٦٦٧.٣) مليون دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٧٣%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٤، فيما شكلت ما نسبته (٧٣.٦%) للعام ٢٠١٣.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

توزعت المستوردات الاردنية للسلع في عام ٢٠١٤ على عدد من مجموعات الدول أبرزها: الدول الاسيوية غير العربية بنسبة (٣١,٦%) من اجمالي المستوردات، الدول العربية بنسبة (٣٠,٢%)، دول الاتحاد الاوروبي بنسبة (١٩,٧%)، بقية الدول الاوروبية بنسبة (٧,١%)، دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (الناقتا) بنسبة (٦,٣%)، دول اميركا الجنوبية بنسبة (٣%)، وبلدان أخرى بنسبة (٢,٢%).

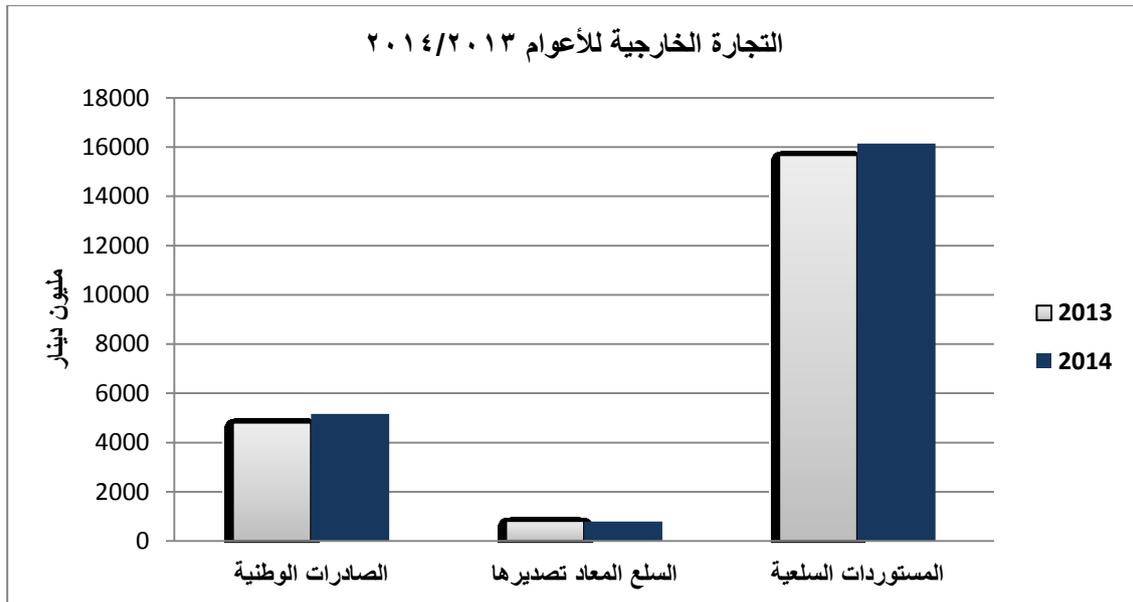
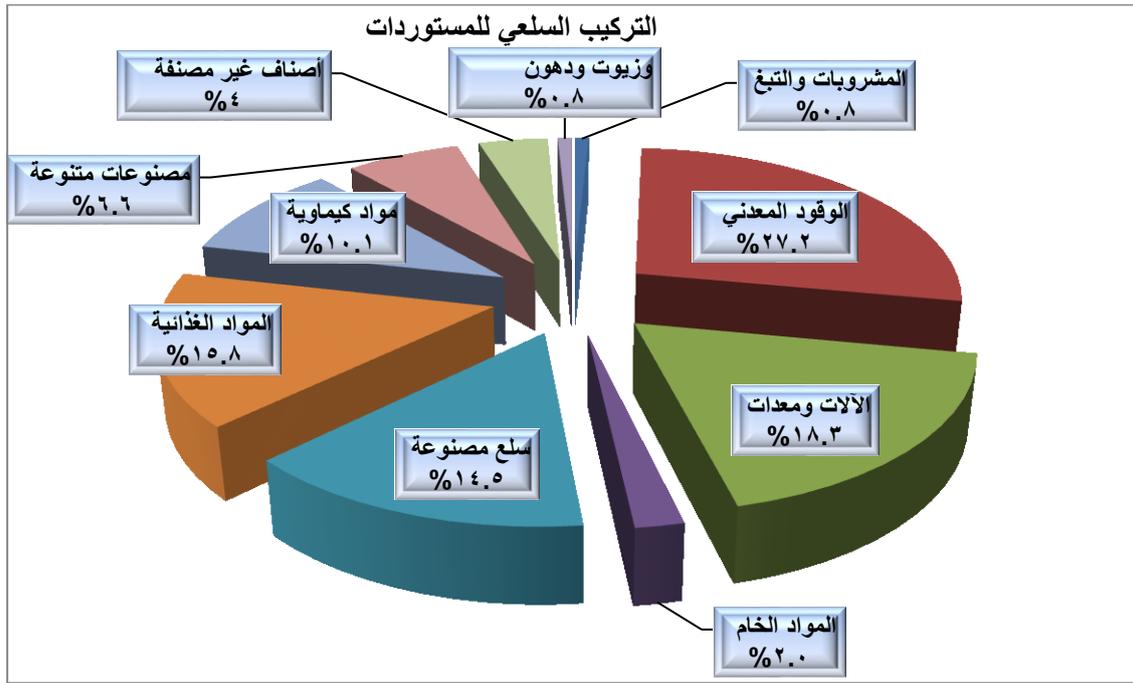


ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

تنوع التركيب السلعي للمستوردات في عام ٢٠١٤ في عدة مجموعات من السلع أهمها: الوقود المعدني و مواد التشحيم والمواد المشابهة بنسبة (٢٧,٢%) من اجمالي المستوردات، الآلات



ومعدات النقل بنسبة (١٨,٣%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (١٥,٨%)، سلع مصنوعة مصنفة أساسا حسب المادة (كالصناعات المطاطية، مصنوعات الفلين، الورق والكرتون، خيوط نسيجية، الحديد والصلب) بنسبة (١٤,٥%)، مواد كيميائية بنسبة (١٠,١%)، مصنوعات متنوعة (كالملابس والأحذية، أجهزة وأدوات مهنية وعلمية) بنسبة (٦,٦%)، المواد الخام غير الصالحة للاكل عدا المحروقات بنسبة (٢%)، المشروبات والتبغ بنسبة (٠,٨%)، زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية بنسبة (٠,٨%)، وسلع ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر بنسبة (٤%).





الميزان التجاري:

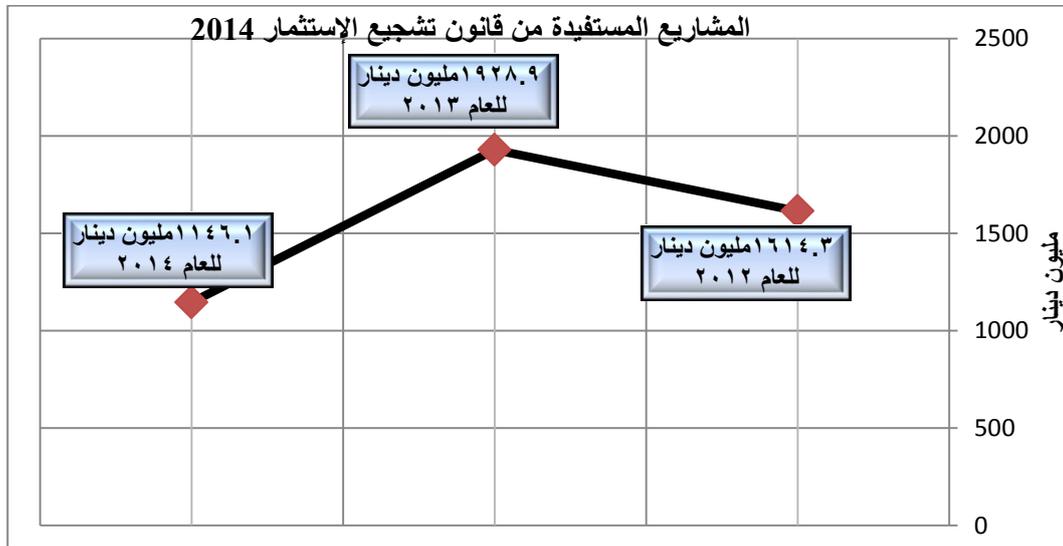
بلغ الحجم الكلي لعجز الميزان التجاري خلال العام ٢٠١٤ ما مجموعه (١٠١٩٢.٣) مليون دينار، فيما بلغ خلال العام ٢٠١٣ ما قيمته (١٠٠٤٩.٣) مليون دينار، بارتفاع نسبته (١.٤%).

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠١٣ / ٢٠١٤

نسبة التغير (%)	العام ٢٠١٤		العام ٢٠١٣		التصنيف
	الاهمية النسبية من اجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية من اجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	
٧.٥	٢٣.٤	٥١٦٣.٧	٢٢.٦	٤٨٠٥.٢	الصادرات الوطنية
٣.١	٧٣	١٦١٤٥.٩	٧٣.٦	١٥٦٦٧.٣	المستوردات السلعية
٢.٨ -	٣.٦	٧٨٩.٩	٣.٨	٨١٢.٨	السلع المعاد تصديرها
٣.٨	٢٢٠٩٩.٥		٢١٢٨٥.٣		إجمالي التجارة الخارجية
١.٤	١٠١٩٢.٣		١٠٠٤٩.٣		العجز التجاري

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

انخفض إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما مجموعه (١١٤٦.١) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٤٠.٦%)، مقارنة بإجمالي حجم تلك المشاريع خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (١٩٢٨.٩) مليون دينار.

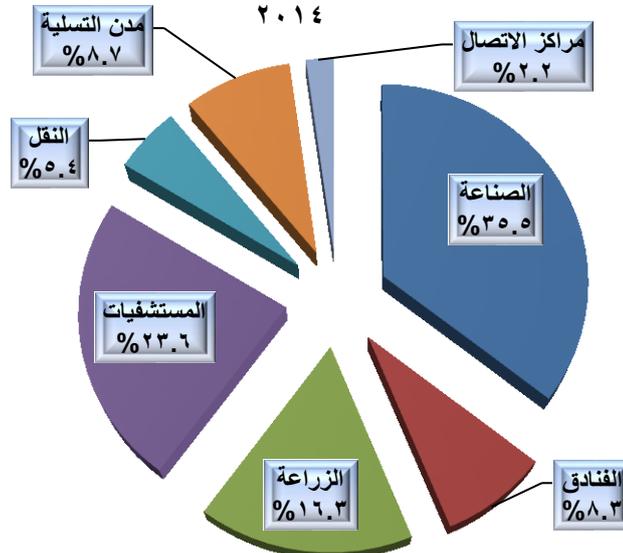




ويعود انخفاض قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى التراجع المتفاوت في حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠١٤ في قطاعات كل من الصناعة، الفنادق، النقل البحري والبري المتخصص، ومدن التسلية والترويح السياحي. فيما ارتفع في الوقت ذاته حجم المشاريع في كل من قطاع المستشفيات، الزراعة.

٢٠١٤		٢٠١٣		القطاع
(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	
٣٥.٥	٤٠٦.٧	٥٨.١	١١٢٢.٢	الصناعة
٨.٣	٩٤.٨	٧.٣	١٤٢.٣	الفنادق
١٦.٣	١٨٧	١	١٩.٧	الزراعة
٢٣.٦	٢٧٠.٥	١.٨	٣٤	المستشفيات
٥.٤	٦٢.١	٤.٢	٨٢	النقل البحري والبري المتخصص
-	-	٠.٥	١	مراكز المؤتمرات والمعارض
٨.٧	٩٩.٧	٢٧.٤	٥٢٧.٤	مدن التسلية والترويح السياحي
٢.٢	٢٥.٣	-	-	مراكز الاتصال
١٠٠%	١١٤٦.١	١٠٠%	١٩٢٨.٩	المجموع

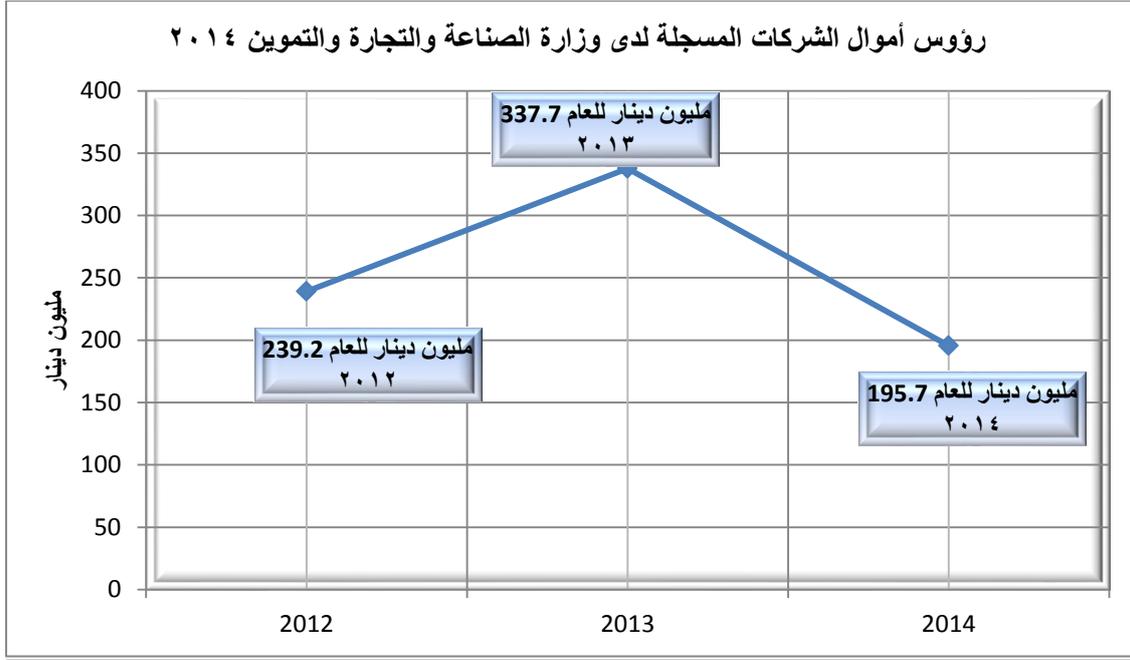
التوزيع القطاعي لرؤوس أموال المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام ٢٠١٤





الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما قيمته (١٩٥.٧) مليون دينار، مقابل (٣٣٧.٧) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، بفارق (١٤٢) مليون دينار، وبانخفاض نسبته (٤٢%)

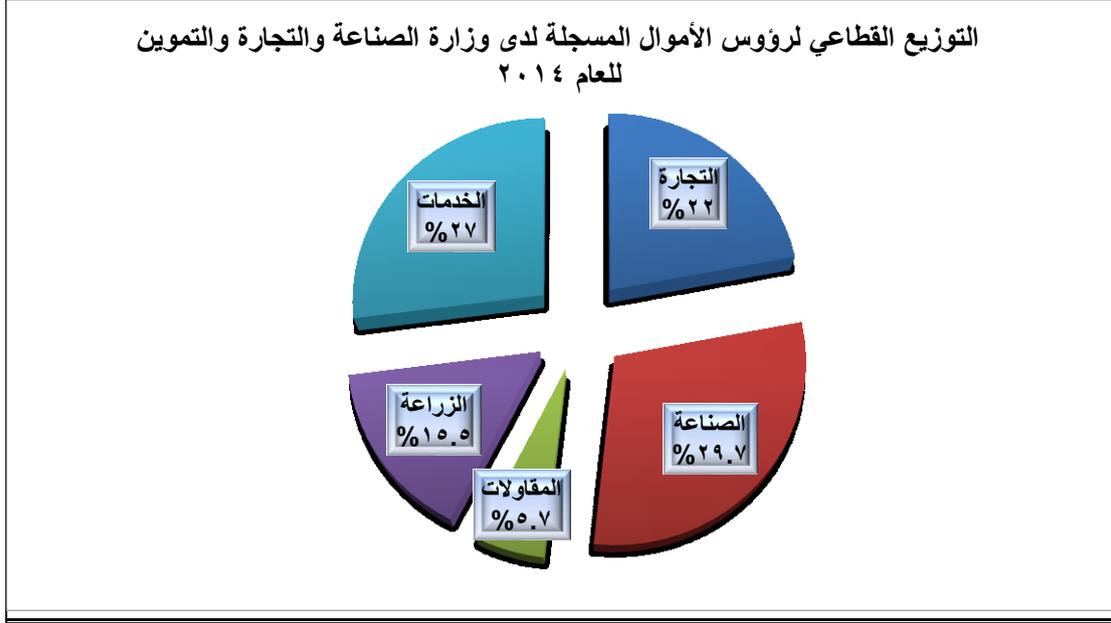


كما انخفض عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٤ ليلبلغ (٧٥٢١) شركة ومؤسسة، بانخفاض نسبته (٤.٢%)، مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (٧٨٥٤) شركة ومؤسسة.

نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	٢٠١٤			٢٠١٣			القطاع
	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	
-١٩.٧	٢٢	٤٣.١	١٧٠٧	١٦	٥٣.٧	١٩٢٧	التجارة
-٦٤.٤	٢٩.٧	٥٨.٢	٢١٧٩	٤٨.٤	١٦٣.٣	٢٢٦٣	الصناعة
٤.١	١٥.٥	٣٠.٤	٧٥١	٨.٦	٢٩.٢	٦٨٧	الزراعة
٨.٨	٥.٧	١١.١	٢٢٤	٣	١٠.٢	٢١٧	المقاولات
-٣٤.٧	٢٧	٥٢.٩	٢٦٦٠	٢٤	٨١	١٧٦٠	الخدمات
-٤٢	١٠٠	١٩٥.٧	٧٥٢١	١٠٠	٣٣٧.٧	٧٨٥٤	المجموع



ويمكن إيضاح التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة للعام ٢٠١٤ حسب الرسم البياني التالي:



الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام ٢٠١٤ ما مقداره (١٥٥.٧) نقطة مقابل (١٥٣.١) نقطة للعام ٢٠١٣ بارتفاع نسبته (١.٧%).

وقد توزع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي حسب الجدول التالي:

معدل التغير (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠١٤	الرقم القياسي للعام ٢٠١٣	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الأنشطة
٠.٢-	١٥٩.٤	١٥٩.٧	٨٢.٥	الصناعات التحويلية
٢٨.٢	١١٤	٨٨.٩	١١	الصناعات الاستخراجية
١.٥	١٨٠	١٧٧.٣	٦.٥	إنتاج الكهرباء
١.٧	١٥٥.٧	١٥٣.١		الرقم القياسي العام



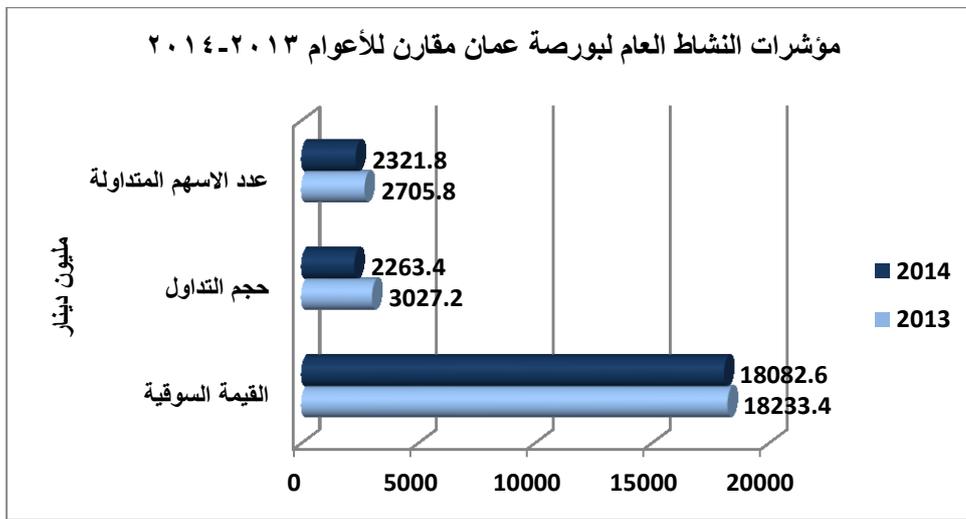
أما بخصوص كميات الإنتاج لأبرز الصناعات خلال العام ٢٠١٤، فقد كانت على النحو التالي:

الصناعات	٢٠١٣ (ألف طن)	٢٠١٤ (ألف طن)	معدل التغير (%)
الصناعات الاستخراجية			
الفوسفات	٥٢٧٤.٢	٧١٠٨.٩	٣٤.٨
البوتاس	١٧٢٨.٤	٢٠٨٦.٢	٢٠.٧
الصناعات التحويلية			
الأسمدة	٦٧٨.١	٨٨٦	٣٠.٧
أحماض كيميائية	١٢٦٦.٤	١٤٤١.٥	١٣.٨
كلنكر	٩٠٦.١	٨٦٥	٤.٥-
منتجات بترولية	٣٠٨١.٩	٣٠٠٧.١	٢.٤-

بورصة عمان:

انخفض حجم التداول الإجمالي لبورصة عمان خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى (٢٢٦٣.٤) مليون دينار، مقارنة مع (٣٠٢٧.٢) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، وبنسبة انخفاض مقدارها (٢٥.٢%).

كما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠١٤ بنسبة (١٤.٢%)، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة (٢٣٢١.٨) مليون سهم، مقارنة مع (٢٧٠٥.٨) مليون سهم تم تداولها خلال العام ٢٠١٣. وكذلك انخفض معدل دوران الأسهم خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى (٣٢.٨%) مقارنة مع (٣٨%) للعام ٢٠١٣.





أما بشأن نسبة ملكية غير الأردنيين ببورصة عمان خلال العام ٢٠١٤، فقد انخفضت بشكل بسيط لتبلغ (٤٨.٨%)، مقارنة مع ما نسبته (٤٩.٩%) بنهاية العام ٢٠١٣.

فيما انخفض كذلك صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال العام ٢٠١٤ بشكل ملموس بمقدار (-٢٢.٢) مليون دينار، مقارنة مع مقداره (١٤٦.٨) مليون دينار في العام ٢٠١٣.

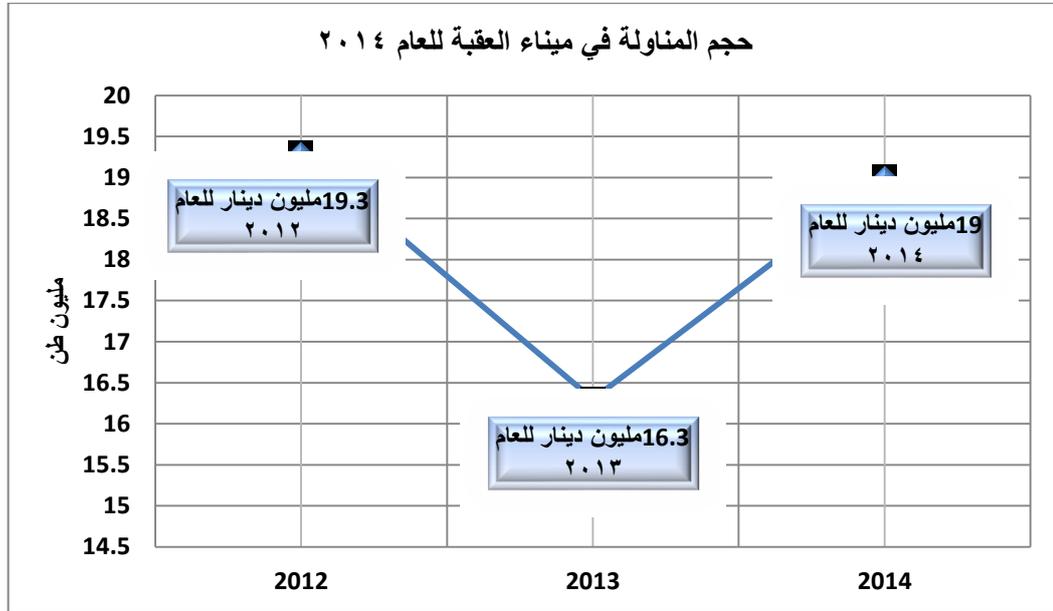
أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد بلغت بنهاية العام ٢٠١٤ ما قيمته (١٨٠٨٢.٦) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقداره (٠.٨%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٣ التي بلغت في حينه (١٨٢٣٣.٥) مليون دينار.

نشاط ميناء العقبة:

ارتفع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما مجموعه (١٩) مليون طن، مقابل (١٦.٣) مليون طن خلال العام ٢٠١٣، أي بارتفاع نسبته (١٦.٦%).

وبلغ حجم المناولة من البضائع الواردة لميناء العقبة خلال العام ٢٠١٤ ما مقداره (١٣.٨) مليون طن، مقابل (١١.٨) مليون طن خلال العام ٢٠١٣ وبارتفاع نسبته (١٦.٩%).

أما حجم مناولة البضائع المصدرة من ميناء العقبة، فقد بلغ (٥.٢) مليون طن خلال العام ٢٠١٤، بارتفاع نسبته (١٥.٥%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (٤.٥) مليون طن.



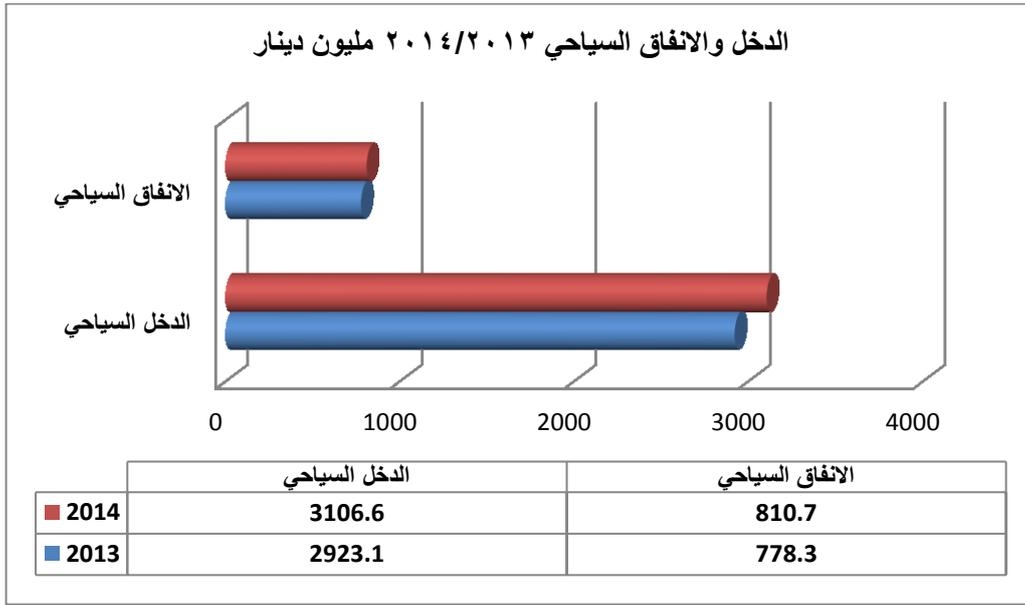


النشاط السياحي:

ارتفع مقدار حجم الدخل السياحي خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما مجموعه (٣١٠٦.٦) مليون دينار، بارتفاع قيمته (١٨٣.٥) مليون دينار، وبما نسبته (٦.٣%)، مقارنة بقيمة الدخل السياحي خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (٢٩٢٣.١) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٤، فقد ارتفع ليصل إلى ما قيمته (٨١٠.٧) مليون دينار، بارتفاع نسبته (٤.٢%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٣ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (٧٧٨.٣) مليون دينار.

وانخفض بشكل بسيط إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما مجموعه (٥,٣٢٦,٥٠١) مليون زائر بنسبة انخفاض مقدارها (١.٢%) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام ٢٠١٣ والذي بلغ في حينه (٥,٣٨٨,٩١٨) مليون زائر.



وقد شكلت فئة السياح القادمين من الدول العربية ما نسبته (٥٥%) من إجمالي السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٤، تليها فئة الأردنيين المقيمين في الخارج بنسبة (٢٣%)، ثم السياح من الدول الأوروبية بنسبة (١٢.١%)، ومن ثم السياح القادمين من دول آسيا والباسيفيك بما نسبته (٥.٣%)، والسياح القادمين من الدول الأمريكية بنسبة (٤.٢%)، وأخيراً السياح القادمين من الدول الأفريقية بما نسبته (٠.٤%).

هذا وقد ارتفع معدل الإقامة للسياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى (٤.٦) ليلة، مقابل (٤.٣) ليلة في العام ٢٠١٣، وبارتفاع نسبته (٧%).



نشاط سوق العقار:

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى ما قيمته (٧.٧) مليار دينار، بنمو نسبته (٢٢.٢%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠١٣ والبالغ في حينه (٦.٣) مليار دينار.

فيما ارتفع إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام ٢٠١٤ بنسبة (٧%)، حيث بلغ عددها (١٠٥.٦) ألف معاملة، منها (٣٦.٢) ألف معاملة بيع شقق و(٦٩.٤) ألف معاملة بيع أراضي. مقابل (٩٨.٦) ألف معاملة خلال العام ٢٠١٣ توزعت على (٣٠.٣) ألف معاملة بيع شقق، و(٦٨.٢) ألف معاملة بيع للأراضي.

هذا وقد ارتفع عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام ٢٠١٤ بما نسبته (١٩%)، حيث بلغت ما مجموعه (٣٦٢٠٨) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٥) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (٣٠٣٨٠) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٥) متر مربع.

أما بشأن بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٤، فقد بلغت ما مجموعه (٥١٧٠) معاملة، منها (٣٦٠٤) شقة، و(١٥٦٦) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات ما مجموعه (٤٩٢) مليون دينار. في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (٤٩٦٢) معاملة، منها (٣١٨٠) شقة، و(١٧٨٢) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات في حينه ما مجموعه (٤٠٦.٥) مليون دينار.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع مقداره (٢٦٦.٣) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٥٤%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (٦٤.١) مليون دينار وبنسبة (١٣%)، ومن ثم الجنسية السورية في المرتبة الثالثة بقيمة (٢٨.٦) مليون دينار وبنسبة (٦%)، وأخيراً الجنسية الإماراتية بمبلغ (١٧.٤) مليون دينار وبما نسبته (٣.٥%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين للعام ٢٠١٤.

الشيكات المرتجعة:

ارتفع مجموع قيمة الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى (١٧٣٣.٦) مليون دينار بارتفاع قيمته (٢٠٩.٣) مليون دينار وبارتفاع نسبته (١٣.٧%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠١٣ والبالغة في حينه (١٥٢٤.٣) مليون دينار.

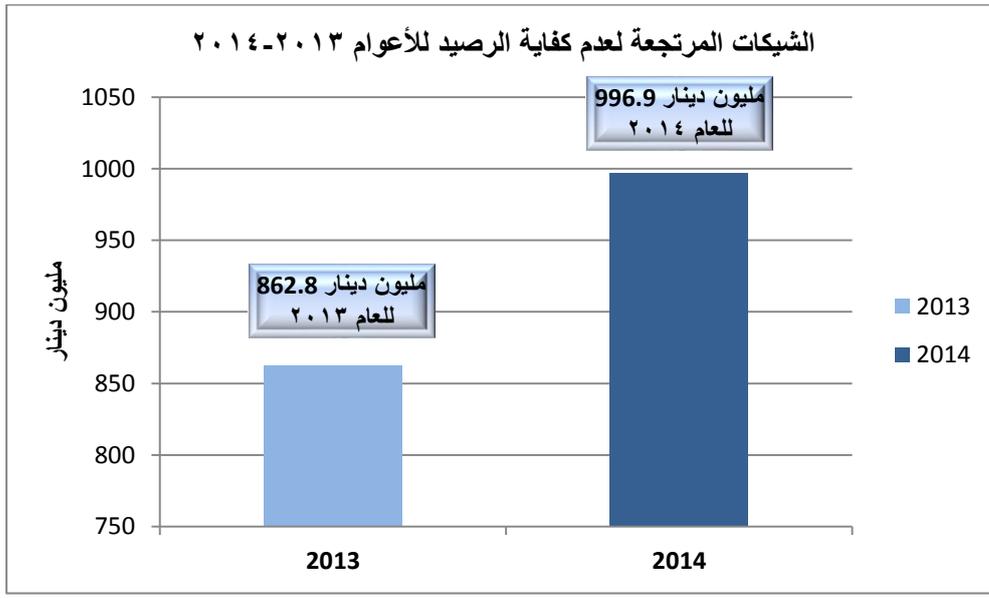
تنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠١٤ ما مجموعه (٩٩٦.٩) مليون دينار، بارتفاع نسبته (١٥.٥%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٣ والبالغة حينذاك (٨٦٢.٨) مليون دينار.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (٢.١%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠١٤، في حين شكلت ما نسبته (٢%) للعام ٢٠١٣.



أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات المعادة لأسباب فنية، والتي بلغت قيمتها (٧٣٦.٨) مليون دينار خلال العام ٢٠١٤، بزيادة نسبتها (١١.٤%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٣ والبالغة في حينه (٦٦١.٥) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠١٤، فقد إزداد ليصل إلى (٤٨٢٩٩.٤) مليون دينار، مقابل (٤٢٨٥١.١) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، أي بارتفاع نسبته (١٢.٧%).

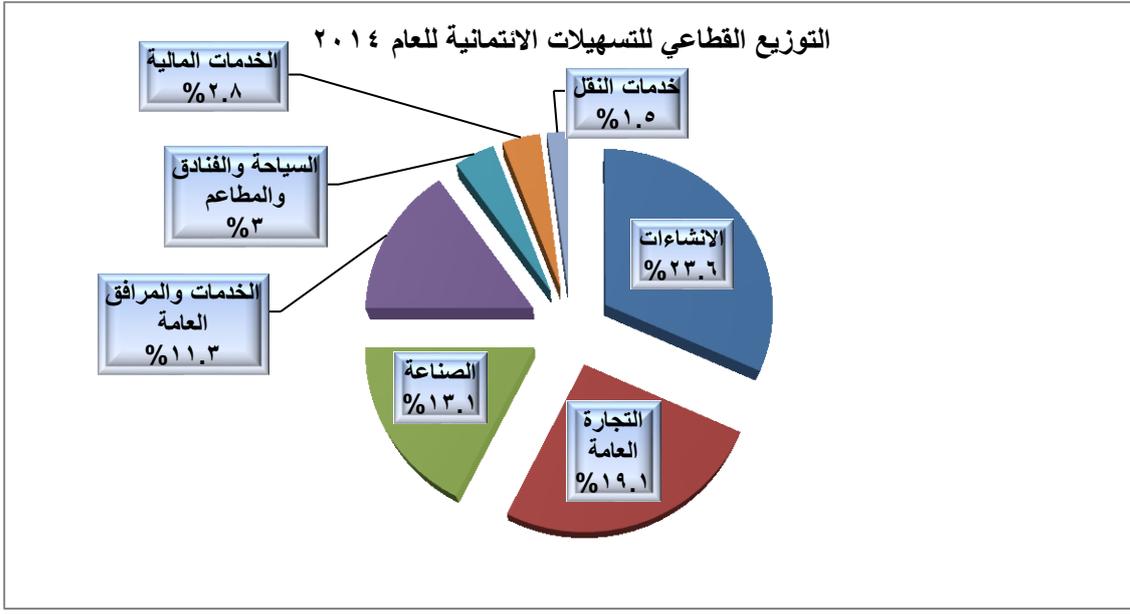


التسهيلات الائتمانية:

تواصل حجم التسهيلات الائتمانية الممنوح من قبل البنوك المرخصة لمختلف الأنشطة الاقتصادية - كعادته - بارتفاعه الدائم، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه التسهيلات خلال العام ٢٠١٤ ما مجموعه (١٩٢٧٤.٥) مليون دينار، مقابل (١٨٩٣٩.٧) مليون دينار للعام ٢٠١٣، بزيادة قيمتها (٣٣٤.٨) مليون دينار، وبنمو نسبته (١.٨%).

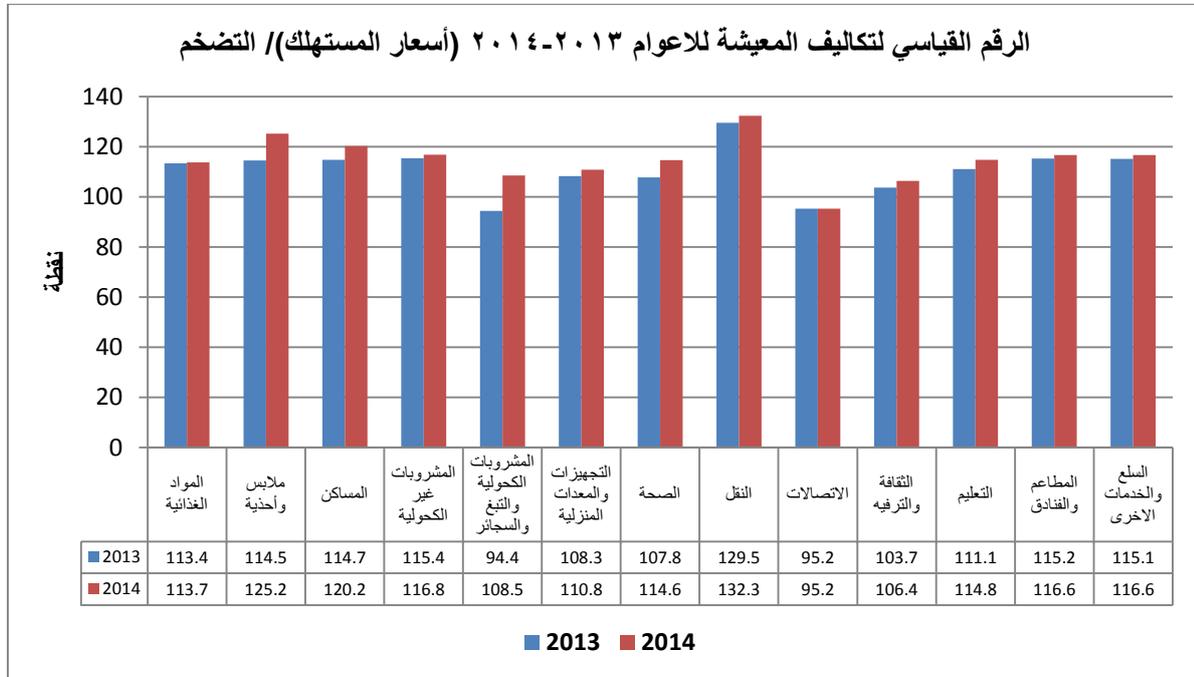
إلا أن وتيرة نمو هذه التسهيلات لم تكن بنفس وتيرة إزديادها خلال الأعوام السابقة، حيث بلغت نسبة نمو هذه التسهيلات خلال العام ٢٠١٣ بمقدار (٦.٢%)، وخلال العام ٢٠١٢ بما نسبته (١٢.٥%).

وتشير الإحصاءات إلى استحواد قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وبما نسبته (٢٣.٦%)، يليها قطاع التجارة العامة بما نسبته (١٩.١%)، ومن ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (١٣.١%)، قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (١١.٣%)، قطاع السياحة والفنادق والمطاعم (٣%)، قطاع الخدمات المالية بما نسبته (٢.٨%)، وقطاع خدمات النقل بنسبة (١.٥%) من مجموع التسهيلات الائتمانية لكل منهما خلال العام ٢٠١٤.



الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم):

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام ٢٠١٤ ليصل إلى (١١٧.٤) نقطة، مقابل (١١٤.١) نقطة خلال العام ٢٠١٣، بنسبة ارتفاع مقدارها (٢.٩%).



كما كان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد ارتفع خلال العام ٢٠١٣ بنسبة (٤.٨%)، وخلال العام ٢٠١٢ بنسبة (٤.٥%).



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

المراجع الرئيسية:

١. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار.
٢. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة.
٣. المواقع الإلكترونية لكل من:
 - البنك المركزي الأردني.
 - وزارة المالية.
 - بورصة عمان.
 - دائرة الأراضي والمساحة.
 - وزارة السياحة والآثار.

غرفة تجارة عمان

إدارة الدراسات والتدريب

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

Tel: +962 6 5666151 - Fax: +962 6 5666155

P.O.Box: 287 Amman 11118 Jordan

info@ammanchamber.org.jo - www.ammanchamber.org.jo

إعداد: صبري الخصيب

تحديث: رندة أبو حمد

حزيران ٢٠١٥



أهم المؤشرات الاقتصادية
(JD million)

Classification	2015	Change ratio%	2014	2013	التصنيف
Population (million)		2.2	6.675	6.530	عدد السكان (بالمليون)
Nominal GDP at market prices (JD- million)		6.6	25437.1	23851.6	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دينار)
Nominal GDP at constant market prices (JD- million)		3.1	11147.6	10812.8	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (مليون دينار)
Growth of real GDP at market prices (JD)		-	3.1	2.8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
PER capita GDP at current market prices (JD)		4.3	3810.8	3653	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (بالدينار)
Inflation rate	Jan-Feb -0.8	-	2.9	5.6	معدل التضخم %
Gross official reserves (JD-million)	Jan-Feb 9597.6	17.2	9981.9	8512	احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دينار)
Coverage of prospective imports goods and non-factors services (in months)	Jan-Feb 7	17.7	7.3	6.2	تغطيتها للمستوردات المتوقعة من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الإنتاج (بالشهور)

التجارة الخارجية للأردن
(JD million)

Classification	2015 Jan-Apr	Change ratio %	2014	2013	التصنيف
Domestic exports	1456.3	7.5	5163.7	4805.2	الصادرات الوطنية
Re-exports	262.3	-2.8	789.9	812.8	المعاد تصديره
Imports	4553.5	3.1	16145.9	15667.3	المستوردات
Total external trade	6272.1	3.8	22099.5	21285.3	إجمالي التجارة الخارجية
Trade balance	-2834.9	1.4	-10192.3	-10049.3	الميزان التجاري
Ratio of national exports to GDP	-	0.9	%20.3	%20.1	نسبة الصادرات الوطنية إلى الـ (GDP)
Ratio of Re-exports to GDP	-	-8.8	%3.1	%3.4	نسبة الصادرات المعاد تصديره إلى الـ (GDP)
Ratio of imports to GDP	-	-2.6	%63.4	%65.1	نسبة المستوردات إلى الـ (GDP)



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

المالية العامة Public Finance
(JD million)

Classification	2015 Jan-Apr	Change ratio %	2014	2013	التصنيف
Domestic revenues	2173.2	17.8	6031.1	5119.8	أولاً: الإيرادات المحلية، ومنها:
1. Tax revenues	1539.7	10.5	4037.2	3652.5	١. الإيرادات الضريبية، ومنها
A. Taxes on income & profits	517.7	12.4	766.3	681.9	أ. الضرائب على الدخل والأرباح
B. General sales tax	876.1	11	2811.4	2532.9	ب. الضريبة العامة على المبيعات
C. Taxes on International Trade & Transactions	109.8	0.8	327.4	324.9	ج. الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)
2. Non tax revenues	628.1	36.5	1972.9	1445.2	٢. الإيرادات الأخرى
3. Foreign grants	246.9	93.5	1236.5	639.1	المنح الخارجية
Total foreign revenues & grants	2420.1	26.2	7267.6	5758.2	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
Total expenditures	2255.3	11	7852.9	7077.1	ثانياً: إجمالي الإنفاق، ومنها:
Current expenditures	2081.5	11	6716.6	6056.1	١. النفقات الجارية
Capital expenditures	173.8	11.3	1136.3	1021	٢. النفقات الرأسمالية

الدين العام الداخلي والخارجي Internal & External Debt
(JD million)

Classification	2015 Jan-March	Change ratio %	2014	2013	التصنيف
Gross domestic & external debt	21105.6	7.6	20555.5	19096.8	إجمالي المديونية العامة (الدين العام الداخلي والخارجي)
Ratio of internal & external debt to (GDP)	%77.8	-	%80.3	%176.6	نسبة رصيد المديونية العامة (الدين الداخلي والخارجي) إلى الـ (GDP)
Internal debt	13029	5.6	12525	11862	رصيد الدين العام الداخلي
Ratio of internal debt to (GDP)	%48	-	%48.9	%109.7	نسبة الرصيد الدين العام الداخلي إلى الـ (GDP)
External debt	8076.1	11	8030.1	7234.5	رصيد الدين العام الخارجي
Ratio of external debt to (GDP)	%29.8	-	%31.4	%67	نسبة الرصيد الدين العام الخارجي إلى الـ (GDP)



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار Law Projects Benefiting from the Investment Promotion Law
(JD million)

Classification	Change ratio%	2014	2013	التصنيف
Industrial	63.7	406.7	1122.2	الصناعة
Hotels	33.3	94.8	142.3	الفنادق
Agriculture	849.2	187	19.7	الزراعة
Hospitals	695.5	270.5	34	المستشفيات
Transport	-24.3	62.1	82	النقل
Conferences & Exhibition	-	-	1	المؤتمرات والمعارض
Entertainment Center	-81.1	99.7	527.4	مركز التسلية
Contact Centers	-	25.3	-	مراكز الاتصال
Total	-40.6	1146.1	1928.9	المجموع

Registered Companies الشركات المسجلة
(JD million)

Classification	2015 Jan-May	Change ratio%	2014	2013	التصنيف
Capital value of companies registered in the ministry of industry & trade (JD- million)	66.1	-42	195.7	337.7	رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة، وهي:
Trade sector	8.7	-19.9	43.1	53.8	قطاع التجارة
Services sector	27.2	-34.7	52.9	81	قطاع الخدمات
Construction sector	4.4	7.8	11.1	10.3	قطاع المقاولات
Industry sector	22.8	-64.4	58.2	163.3	قطاع الصناعة
Agriculture sector	3	3.8	30.4	29.3	قطاع الزراعة



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

التسهيلات الائتمانية Credit Facilities
(JD million)

Classification	2015 Jan-Apr	Change ratio%	2014	2013	التصنيف
Total credit facilities extended by the license banks,	19896.8	1.8	19274.5	18939.7	اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك، أبرزها:
General trade sector	3800.4	-6.4	3683.8	3937.3	قطاع التجارة العامة
Agriculture sector	258.5	3.3	243.4	235.7	قطاع الزراعة
Mining sector	182.9	19.5	196.1	164.1	قطاع التعدين
Industry sector	2141.8	-4.5	2531.2	2649.6	قطاع الصناعة
Construction sector	4512.5	11.4	4552.8	4086.4	قطاع الإنشاءات
Transport sector	255.7	-45.5	292.7	536.7	قطاع خدمات النقل
Tourism, hotels and restaurants sector	580.3	13.5	571.5	503.5	قطاع السياحة والفنادق والمطاعم
Public services and utilities sector	2770	-0.1	2170	2172.6	قطاع خدمات ومرافق عامة
Financial services	548	6	539.5	508.8	قطاع الخدمات المالية
Stock exchange	197.5	-19.2	210.1	260	شراء أسهم

المؤشرات الاحصائية الرئيسية لبورصة عمان Key Statistics of the Amman stock Exchange

Classification	2015 Jan-May	Change ratio%	2014	2013	التصنيف
Number of listed companies	236	-1.6	236	240	عدد الشركات المدرجة
Market Capitalization (JD million)	18096	-0.8	18082.6	18233.5	القيمة السوقية (بالمليون دينار)
Value Traded (JD million)	1037.2	-25.2	2263.4	3027.3	حجم التداول (بالمليون دينار)
Number of traded shares (JD million)	1061.6	-14.2	2321.8	2705.8	عدد الاسهم المتداولة (بالمليون دينار)
Non-Jordanian ownership of Market Cap (%)	49.2	-2.2	48.8	49.9	نسبة مساهمة غير الاردنيين في القيمة السوقية (%)
Non-Jordanian Buying (JD million)	211.9	-146.6	362.7	939.5	شراء غير الاردنيين (مليون دينار)
Non-Jordanian selling (JD million)	196.5	-51.5	384.8	792.6	بيع غير الاردنيين (مليون دينار)
Net investment of Non-Jordanian (JD million)	15.4	-115.1	-22.2	146.8	صافي استثمار غير الاردنيين (مليون دينار)
Market Capitalization/ GDP(%)	71.1	-8.8	75.7	83	القيمة السوقية الى الناتج المحلي (%)